



المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية

-عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة وتحديد الآفاق في الجزائر-

Free zones as a mechanism to promote non-oil exports and integrate into global value chains

-Presenting the experience of the United Arab Emirates and identifying prospects in Algeria-

حسان ليندة*، مخبر العولة والسياسات الاقتصادية، 3 جامعة الجزائر

hassane.lynda@univ-alger3.dz

حداد محمد، 3 جامعة الجزائر، haddad.mohamed@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال: 2021/12/04	تاريخ القبول: 2021/12/27	تاريخ النشر: 2021/12/31	المؤلف المرسل: حسان ليندة
---------------------------	--------------------------	-------------------------	---------------------------

الملخص:

هدفت الدراسة لتبيان مدى أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي الرفع من مستوى الصادرات، لتوفر هذه المناطق على المناخ الجيد للاستثمار وعلى التسهيلات الإدارية والجمركية. انعكس النجاح المتميز لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المناطق الحرة، إيجاباً على مستوى الصادرات غير النفطية، فضلاً عن غزو المنتجات الإماراتية ذات التميز والتنوع الأسواق الدولية، مما أدى إلى اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. باءت تجربة الجزائر في المناطق الحرة بالفشل، لعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب المستثمرين. وفي ظل إملاءات النظام التجاري الدولي، لا بد على الجزائر إعادة التوجه نحو إنشاء المناطق الحرة، من خلال الاقتداء بتجربة الإمارات العربية المتحدة، لما تحققة هذه المناطق من مزايا تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري للخروج من قوقعة التصدير الأحادي، وتقليص فاتورة الاستيراد، لسد حاجيات الطلب الداخلي، وبالتالي تمكن الجزائر من الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، سلاسل القيمة العالمية، الصادرات غير النفطية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

The study aimed to show the importance of free zones in attracting foreign direct investment, and in raising the level of exports, as these zones provide a good climate for investment, and administrative and tariff facilities.

The outstanding success of the experience of the United Arab Emirates in the field of free zones, was positively reflected in the level of non-oil exports, as well as the invasion of Emirate products that distinction and diversity in international markets, which led to integration into global value chains.

Algeria's experience in free zones has failed, due to the lack of an appropriate climate to attract investors. In light of, the dictates of the international trading system, Algeria must re-orientate towards establishing free zones, by following the experience of United

* المؤلف المرسل: حسان ليندة

Arab Emirates, due to the advantages that these zones achieve, that benefit the Algerian economy, to get out of mono export, and reduce the import invoice, to fill the needs of internal demand. Thus, enable Algeria to integrate into the global economic system.

Keywords: free zones, global value chains, non-oil exports, foreign direct investment.

1. مقدمة:

أضحت المناطق الحرة تحظى باهتمام واسع من قبل الدول، لاعتبارها من أساليب استقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية. فأصبحت الدول تتسارع لتوفير مناخ استثمار جيد، مع تقديم إعفاءات جمركية وضريبية وتسهيلات إدارية لتهيئة الأرضية لإقامة مناطق حرة، تعود بالنفع على الدول بتنوع اقتصادها والرفع من مستوى صادراتها، بغية غزو الأسواق الدولية وزيادة حصتها من التجارة العالمية، وبالتالي الالتحاق بركب الدول المتقدمة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ارتأينا دراسة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، باعتبارها نموذج ناجح في المناطق الحرة، إذ حققت زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو الداخل، لتميز مناطقها الحرة بمواقع استراتيجية، فضلا عن توفير مناخ استثمار يساهم في انجاح هذه المناطق، البالغ عددها حوالي 41 منطقة متخصصة في كل القطاعات.

ساهمت المناطق الحرة الامارتية في زيادة الصادرات غير النفطية، حيث حققت أكبر قيمة سنة 2018 بـ 28.4 مليار درهم إماراتي، أي بنسبة 13.5% من القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية. كما يساهم المنتج الاماراتي في ظل هذه المناطق في المشاركة في مراحل الانتاج العالمي، مما جعله أكثر تنافسيا في الأسواق الدولية، إذ أصبحت الامارات مندمجة في سلاسل القيمة العالمية.

أما تجربة الجزائر في إقامة المناطق الحرة، سرعان ما انتهت وآلت للزوال، لعدم تهيئتها بالمقومات الضرورية لإنجاحها، مع ضعف الترسانة التشريعية المحفزة لجذب الاستثمارات.

لهذا لا بد على الجزائر التوجه مرة أخرى نحو انشاء المناطق الحرة، ووضعها ضمن سياستها الاقتصادية من أجل الانتقال إلى اقتصاد متنوع، يساهم في ترقية الصادرات غير النفطية لزيادة المصادر من العملات الأجنبية، ولتحقيق حاجيات الطلب الداخلي للتخلص من التبعية الخارجية.

1.1. اشكالية الدراسة:

إذا ما تم إدراج المناطق الحرة ضمن الخطط الاستراتيجية في الجزائر، فإنها ستساهم في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاندماج العالمي، إلا أنه عدم تجهيز الأرضية الخصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وعدم توفير الدعائم اللازمة لإنشاء المناطق الحرة يحول إلى عدم انتشارها في الجزائر. في خضم ما سبق تبلور اشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة المناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة، للتمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل المناطق الحرة تساهم في الرفع من مستوى الصادرات غير النفطية، وفي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؟
- ما مدى نجاح تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال المناطق الحرة للرفع من مستوى الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية؟

- هل تعتبر المناطق الحرة أداة فعالة لتحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد منتج والخروج من أحادية التصدير؟
2.1. فرضيات الدراسة: بناء على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم المناطق الحرة في الرفع من مستوى الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- نجاح تجربة المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة ساهم في الرفع من صادراتها غير النفطية وسمح لها بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

- المناطق الحرة تعتبر استراتيجية فعالة تتبناها الجزائر للخروج من فوطة التصدير الأحادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.
3.1. الهدف من الدراسة: هو عرض تجربة الإمارات المتحدة العربية الرائدة في مجال المناطق الحرة والاقتياد بها في الجزائر كسبيل لإنعاش الصادرات خارج المحروقات والاندماج في الاقتصاد الدولي.

4.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (قادري عبد القادر، 2020) بعنوان: تجربة إقامة المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية-دراسة تجارب دولية-مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية. هدف المقال إلى دراسة المناطق الحرة باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز لجذب الاستثمارات، بالإضافة إلى المقومات الأخرى، التي تجعل تلك الحوافز أكثر فعالية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم العوامل في المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمارات خاصة في الدول النامية.

- دراسة (بوقندورة يمينة، 2020) بعنوان: المناطق الحرة كاستراتيجية تنموية بين المفهوم والأهداف، مقال في مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، جامعة الجلفة. هدفت الدراسة إلى تحديد مفاهيم للمناطق الحرة، والخصائص المميزة لها مع تحديد إيجابياتها وسلبياتها، وخلصت الدراسة إلى تبيان دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتبارها مصدر أساسي في تطوير المنتجات التكنولوجية الحديثة، فتعتبر المناطق الحرة نافذة على العالم لما تعرضه من منتجات للشركات المختلفة الجنسيات.

- دراسة (لوكال أمال، مجاني غنية، 2017) بعنوان: المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مقال في مجلة العلوم التجارية. هدفت الدراسة لعرض تجربي مصر والأردن التي لاقتا نجاح في تحقيق أهدافها، تعتبر هذه الدول السبابة في احتضان نموذج المناطق الحرة، والتي أثرت إيجابا على جذب الاستثمارات الأجنبية والرفع من مستوى الصادرات، ولهذا على الجزائر إعادة إطلاق هذه التجربة لخدمة الاقتصاد من عدة نواحي.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المذكورة، بمحاولة إضفاء صبغة تحليلية للموضوع بعرض إحصائيات عن تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال المناطق الحرة، التي تمكنت من خلالها من الرفع من مستوى الصادرات غير النفطية، والمساهمة في مراحل الانتاج العالمي. محاولين من خلال هذه الدراسة تطبيق تجربة الامارات المتميزة في الجزائر، بغية إنعاش الصادرات غير النفطية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، عن طريق تهيئة الأرضية الخصبة لإقامة مناطق حرة تتميز بمناخ استثمار ملائم.

5.1. منهجية وأدوات الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، بالاعتماد على المسح المكتبي للعديد من المراجع والمصادر ذات العلاقة بالموضوع، لتحديد الآفاق في الجزائر بناء على التجارب الرائدة في مجال المناطق الحرة.

6.1. الحدود المكانية والزمانية:

تم التركيز على تجربة الإمارات العربية المتحدة بتحديد أنواعها وتوزيعها الجغرافي، وما مدى مساهمتها في زيادة مستوى الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2014-2018)، وباعتبار تميز تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال المناطق الحرة، تم تحديد من خلال هذه التجربة الآفاق التي لا بد على الجزائر اتباعها لإعادة التوجه نحو إنشاء المناطق الحرة. كما تم الاعتماد في تحليل متغيرات الدراسة على إحصائيات ومؤشرات سنة 2019 و2020.

7.1. هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى خمس محاور، ستمحور أولاً حول مدخل للمناطق الحرة، بينما المحور الثاني سنتناول أهمية التوجه نحو المناطق الحرة لترقية الصادرات غير النفطية، وستتطرق إلى دور المناطق الحرة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في المحور الثالث، وسنعرج لعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في انشاء المناطق الحرة، وفي الأخير سنحدد الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة للتوجه نحو انشاء المناطق الحرة في الجزائر.

2. مدخل للمناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة مناطق تابعة للدولة، تتميز بمجموعة من الخصائص والامتيازات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

1.2. تعريف المناطق الحرة:

عرفت اتفاقية كيوتو المنطقة الحرة على أنها "جزء من الإقليم أو الدولة، حيث تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه أنها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية" (بلهادف، 2016، ص8).

يمكن تعريف المناطق الحرة على أنها "جزء من أراضي الدولة يقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري، جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، تخضع المناطق الحرة لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة، إلا أنها تخضع لهذه الدولة إدارياً وأمنياً" (قادري، 2020، ص108).

تعتبر المناطق الحرة "شكل من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة، وهي جزء من إقليم الدولة لا تسري عليها الإجراءات الجمركية الإدارية التي تسري على باقي الأقاليم، فهي تساعد على مرونة حركة رأس المال الأجنبي من أجل التصدير" (خوميعة، 2016، ص3).

فالمناطق الحرة هي مساحة من إقليم الدولة عادة ما تقع بالقرب من المطار أو الميناء، تتميز بمجموعة من الخصائص لجذب الاستثمارات، ويتمثل نشاطها أساساً في عملية التصدير.

أحصيت حوالي 5000 منطقة حرة في العالم، تدر صادرات لا تقل عن 3500 مليار سنويا، أي ما يعادل 20% من التجارة العالمية. والتوزيع الجغرافي العالمي للمناطق الحرة، حسب المنظمة العالمية للمناطق الحرة، تتمركز المناطق الحرة بنسبة 35% في أوروبا وشمال أمريكا، و 25% في أمريكا اللاتينية، وأكثر من 20% من المناطق الحرة موزعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 20% موزعة في آسيا (Klaus Jurgen, Mosle, 2020, P3).

حسب إحصائيات الربع الثاني لسنة 2020 للمنظمة العالمية للمناطق الحرة، أغلب المناطق الحرة تنشط في قطاع الصناعة بنسبة 54%، في حين 20% من المناطق الحرة تتركز في نشاط التجارة و 24% تخصص في الخدمات. ووفقا لاستطلاع f-web الذي تم إجراؤه بين 18 ماي و 5 جوان 2020، شارك فيه ممثلون عن 86 منطقة حرة في 48 دولة حول العالم، فإن معظم المناطق الحرة تشغل أقل من 1000 موظف (نسبة 46%)، و 13% من المناطق الحرة تشغل ما بين 1000 إلى 9999 عامل، في حين 12% من المناطق الحرة توظف أكثر من 10000 عامل.

2.2. تقسيمات المناطق الحرة: تقسم المناطق الحرة إلى ثلاث مناطق: (شاشوة، 2015، ص 5)

أ. المناطق الحرة التجارية:

يقوم نشاطها على استيراد سلع من خارج الدولة أو من داخلها بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب، مع إمكانية إجراء بعض العمليات دون المساس بجوهر السلع، كالفرز والتعبئة والتغليف.

ب. المناطق الحرة الصناعية:

هذه المناطق تمنح للمتعاملين الاقتصاديين حوافز ضريبية وتوفر لهم منشآت قاعدية حديثة وأنظمة صناعية جيدة، تسمح باستقطاب الاستثمارات.

ج. المناطق الحرة الخدمية:

تعتبر كآلية اقتصادية مرنة توظفها الدولة من أجل تحقيق استراتيجياتها الخاصة بها، ظهرت العديد من أشكال المناطق الحرة منها التكنولوجية، الفلاحية، السياحية...

3.2. خصائص المناطق الحرة:

تتميز المناطق الحرة باختلاف أنواعها بالخصائص التالية: (بوقندورة، 2020، ص 451)

- الإعفاء من الضرائب من خلال منح تحفيزات ضريبية وجمركية، فضلا عن تقديم كل التسهيلات لكل المتعاملين الاقتصاديين، عن طريق رفع القيود التنظيمية والبيروقراطية، مقارنة بالمحيط الاقتصادي المحلي، أين تتميز التعاملات داخل المناطق الحرة بالبساطة والمرونة والسرعة، أي أن المناطق الحرة تتسم بنظام جبائي مرن وغياب المشاكل الإدارية؛

- الشمولية والعالمية، إذ تفتح هذه المناطق لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية، فضلا عن عدم الأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة، أي أن المناطق الحرة تؤدي إلى العالمية بالانفتاح على كل الاستثمارات الأجنبية؛

- تقع عادة في مساحة محددة ويتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة؛

- تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة للمشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة؛

- استيراد التجهيزات الموجهة لعملية الانتاج بكل حرية؛
- نظام الصرف والتحويل دون قيود؛
- إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية؛
- المساواة، بمعنى المستثمرين سواء كانوا أجنبى أو محليين ينتمون إلى الدولة المضيفة، لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الحرة، فالحوافز والضمانات الممنوحة يستفيد منها كل المتعاملين دون استثناء؛
- إعداد بنية تحتية مناسبة للإنتاج، التخزين، النقل والتصدير.

4.2. أهداف المناطق الحرة:

- الهدف من إنشاء المناطق الحرة تحددها الحكومات عند اتخاذ قرار إنشائها، وهي متعددة، في المقام الأول تعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسمح بخلق وتطوير الصناعة الانتاجية المحلية الموجهة للتصدير للالتحاق بالسوق الدولية، فتهدف الدولة المضيفة للمناطق الحرة إلى تحقيق الأهداف التالية (أوسرير، 2003، ص 42):
- إيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية؛
 - زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية؛
 - المساهمة في إنشاء مشروعات صناعة إنتاجية موجهة للتصدير، وكذا العمل على قيام مؤسسات إنتاجية تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من استيرادها؛
 - منح معارف وخبرات جديدة للمؤسسات المحلية عن طريق تدريب العمالة؛
 - المساهمة في التحويل التكنولوجي؛
 - الاستجابة لمشكل التنمية الجهوية؛
 - تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد المحلية من مواد أولية، مواد نصف مصنعة من طرف المناطق الحرة؛
 - الانسجام والتعاون والتكامل مع السياسة الاقتصادية الوطنية؛
 - جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعات الاقتصاد المحلي؛
 - الحد من مشكلة الضغط السكاني عن المدن الكبرى؛
 - المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.

3. أهمية التوجه نحو المناطق الحرة لترقية الصادرات غير النفطية:

تتجلى أهمية المناطق الحرة في مجال التجارة الخارجية، في أنها تسعى لنمو صادرات المؤسسات العاملة في الدول المحتضنة لهذه المناطق، مما يسمح باختراق الأسواق الدولية.

إذ تهدف المناطق الحرة إلى تنويع مصادر الدخل من غير النفط، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، الصناعية والخدمية، عن طريق نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلية واستفادة المؤسسات المحلية من تدريب العمالة واكتساب المهارة والخبرة.

هذا كله يصب في تنويع الصادرات الوطنية والخروج من قوقعة التصدير الأحادي للدول النفطية، وخاصة تنمية الصادرات الصناعية من خلال التوجه لإنشاء المناطق الحرة (والتي تتمتع بالحوافز الجمركية والضريبية وكذا التسهيلات الإدارية). أين تسعى

المؤسسات المستثمرة فيها إلى توسيع وتنويع هيكله الصادرات لمواجهة احتدام المنافسة الدولية من جهة، وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي من جهة أخرى.

قيام الصناعات التصديرية بالمناطق الحرة، ما هو إلا حافزا لتنمية الصناعات المساعدة، من خلال التزويد بالمواد الخام والسلع الوسيطة والخدمات من السوق المحلي، وهذا ما يحسن ويحّين من المستوى الفني للصناعات المحلية بما تتطلبه المعايير الدولية، وبالتالي التمكن من انتاج منتجات تتميز بمنافسة وتجربة في التداول التجاري الدولي، ومنه تطوير مساهمة الدول في التبادلات العالمية (ريال، 1997، ص 142).

فالدول التي يبني اقتصادها على التوجه التصديري استعانت بالمناطق الحرة كآلية اقتصادية تنمي من قدرتها للتصدير وجعلها (المناطق الحرة) في جوهر الاستراتيجية العامة للدولة التي تنتهج سياسة الاقتصاد الحر، أي بناء قاعدة صناعية مؤهلة لصناعة منتج ذو تنافسية يكسبه القدرة التصديرية لغزو الأسواق الدولية (شاشوة، 2015/2014، ص 185).

4. دور المناطق الحرة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

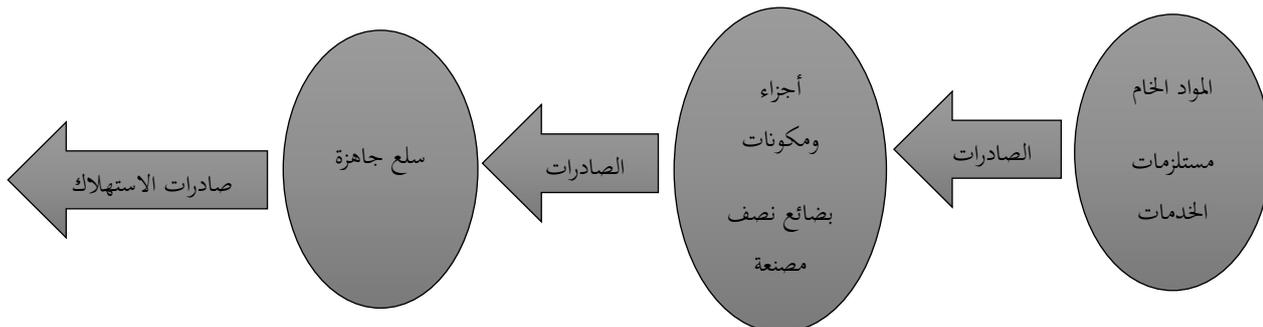
تعتبر سلاسل القيمة العالمية صيغة حديثة للتجارة الدولية، تقوم فيها عدة دول بالاشتراك في إنتاج أجزاء من المنتج الذي يتميز بمواصفات وجودة عالية، مع خصائص تتوافق والطلب العالمي، حيث تحظى كل دولة على مزايا نسبية تساهم في التوزيع الجغرافي لأنشطة الإنتاج، ولهذا يقوم التبادل الدولي في منتجات وسيطة (جديدي، جرمون، 2018، ص 3)، بدلا من انتاج منتج نهائي ذو جودة منخفضة، وبالتالي لا يلقي قبولا في الأسواق الدولية.

1.4 مفهوم سلاسل القيمة العالمية:

تعرف سلاسل القيمة العالمية على أنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها الشركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءا من مرحلة التصميم مروراً بمرحلة الإنتاج ووصولاً إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق، وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات" (عبد اللاوي، جديدي، جرمون، 2017، ص 273).

فلسلسلة القيمة العالمية هي توزيع الإنتاج على العديد من الدول، أين تختص كل شركة في انتاج جزء معين، ولا تقوم بإنتاج السلع كلها، فتصدر المواد الخام ومستلزمات الخدمات، للحصول على أجزاء وبضائع نصف مصنعة، هي بدورها تعبر الحدود، لتتشكل في النهاية سلع جاهزة في دول أخرى قابلة للتصدير وموجهة للاستهلاك. وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل 01: تحديد سلسلة القيمة العالمية



المصدر: البنك الدولي، 2020، ص 1.

تشارك بعض الدول في سلاسل القيمة العالمية المعقدة، أين تنتج صناعات وخدمات متقدمة، وكذا المشاركة في أنشطة مبتكرة، مثل دول شرق آسيا، أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، بينما تكتفي بعض الدول الإفريقية، أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، بإنتاج سلع أولية تتطلب التجهيز في دول أخرى (البنك الدولي، 2020، ص 2).

إذ تختلف أشكال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية حسب تقرير البنك الدولي، من الصناعات التحويلية المحدودة إلى الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة وأخيرا إلى الأنشطة المبتكرة. وتختلف مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية إما بالموارد الطبيعية، بالمؤسسات، أو بالموقع الجغرافي.

ينبغي على الدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي أن تزيل الحواجز أمام سلاسل القيمة العالمية، وتولي الاهتمام بالتكاليف التجارية، بالاستثمار الأجنبي المباشر، بسياسات تحرير التجارة وسعر الصرف، وبنوعية البنية التحتية (جديدي، عبد اللاوي، جرمون، 2016، ص 4-5).

وتشير التقديرات حسب البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم لسنة 2020، إلى أن ارتفاع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة 1% يزيد من نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 1%، وهي أكبر من مكاسب الدخل الناتجة عن التجارة التقليدية التي تصل إلى 0.2%.

2.4. خصائص سلاسل القيمة العالمية:

تتميز سلاسل القيمة العالمية بمجموعة من الخصائص وهي (شاشوة، 2016، ص 326):

- الترابط المتزايد للاقتصادات العالمية؛

- تخصص الدول والشركات في مهام ونشاطات محددة؛

- توفر شبكة من الزبائن والشركات العالمية؛

- توجهات جديدة للفعالية الاقتصادية، فتوزيع الإنتاج عبر الدول يساعد على رفع الإنتاجية والتنافسية.

3.4. المناطق الحرة كمنفذ للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية: وهذا لتمييز المناطق الحرة بمجموعة من الخصائص كالبنية

التحتية ومناخ استثماري جيد لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، القرب من مصادر المواد الأولية وأسواق تصريف المنتجات، فضلا عن التسهيلات الجمركية في السلع الوسيطة، التسهيلات القانونية والإدارية، والتي تعتبر في مجملها المرتكزات الأساسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية (عبد اللاوي، جديدي، جرمون، 2016، ص 9).

اندمجت العديد من الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، من خلال التوجه إلى إنشاء مناطق حرة، اندمجا أولا بمستوى مناسب من جودة الإنتاج. وهذا ما يجعل هيكل الإنتاج المحلي متطورا في الدولة مع تطور مشاركتها في سلاسل القيمة (حلمي، 2019، ص 182).

تشارك المناطق الحرة في عملية توزيع شبكة الإنتاج العالمي، ولهذا جعلتها الدول النامية من أقطاب التميز من خلال جذب المستثمرين إليها بتوفير كل الدعم خاصة في جانب اللوجستيك لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد (شاشوة، 2015/2014، ص 169).

حسب تقرير الانكشاف حول الاستثمار العالمي، فإن الدول التي ترتفع فيها نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول الأكثر مشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويمكن تفسير ذلك بكون التخصص العمودي في إطار سلاسل القيمة العالمية، هو النمط المفضل لدى الشركات المستثمرة من خلال التخصص في مرحلة معينة من الإنتاج، إذ تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتوطين مراحل الإنتاج في عدة دول للاستفادة من المزايا النسبية وتعظيم الأرباح (عبد اللاوي، جديدي، جرمون، 2016، ص 9).

5. عرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المناطق الحرة:

تعد الإمارات نموذجاً رائداً في المناطق الحرة على مستوى الدول العربية، أين تمتلك حوالي 41 منطقة حرة موزعة على إمارات الدولة، و3 مناطق أخرى قيد الإنجاز، يعود انشاء أول منطقة حرة إلى سنة 1985، بجبل علي "جافزا" بإمارة دبي.

1.5. التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في الإمارات:

تتوزع المناطق الحرة على الإمارات السبع، التي يصل عددها في إمارة دبي 24 منطقة، في أبو ظبي 6 مناطق، و3 في رأس الخيمة، و3 في الشارقة و3 في الفجيرة ومنطقة واحدة في كل من عجمان وأم القيوين .

الجدول 01: التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة

الإمارة	عدد المناطق الحرة	تعدادها
دبي	24	مركز دبي للسلع المتعددة، مركز دبي المالي العالمي، مدينة دبي الطبية، واحة دبي للسيليكون، مدينة دبي للأنترنيت، المنطقة الحرة بمطار دبي، المنطقة الحرة بجبل علي، مدينة دبي للإعلام، مجمع الذهب والألماس، مدينة دبي للإنتاج الإعلامي، مدينة دبي للاستوديوهات، قرية دبي للمعرفة، مدينة دبي الأكاديمية العالمية، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، منطقة دبي للتعهيد، مدينة دبي الملاحية، دبي كوميرسيقي، منطقة دبي للسيارات و الآليات، حي دبي للتصميم، تكو بارك، مدينة دبي للإنتاج، مجمع دبي للعلوم، دبي الجنوب، مركز دبي التجاري العالمي.
أبو ظبي	6	مدينة خليفة الصناعية أبو ظبي (كينزاد)، المنطقة الحرة في مطار أبو ظبي، المنطقة الحرة في مدينة مصدر، هيئة المنطقة الإعلامية، مدينة أبو ظبي الصناعية (أيكاد)، سوق أبو ظبي العالمي.
رأس الخيمة	3	هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة، المنطقة الحرة لهيئة رأس الخيمة للاستثمار، المنطقة الإعلامية الحرة برأس الخيمة
الشارقة	3	المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، هيئة المنطقة الحرة بالحميرية، مدينة الشارقة للإعلام
الفجيرة	3	هيئة المنطقة الحرة بالفجيرة، مدينة الابداع بالفجيرة، هيئة المنطقة الحرة الدولية
عجمان	1	المنطقة الحرة بعجمان
أم القيوين	1	منطقة التجارة الحرة بأم القيوين

المصدر: الموقع الإلكتروني <https://u.ae/ar-AE>، تم الاطلاع عليه يوم 2021/01/20.

تتمركز المناطق الحرة في إمارة دبي بنسبة 58%، ب 24 منطقة، تليها إمارة أبو ظبي ب 6 مناطق بما يعادل 14% إجمالي المناطق الحرة.

وحسب البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات، يشمل عمل المناطق الحرة المنتشرة في جميع إمارات الدولة، أكثر من 11 تخصصاً في المجالات الصناعية والتجارية والتقنية، والخدمية واللوجستية والمالية والملاحية والطبية، والتعليمية والإعلام وتكنولوجيا المعلومات. (الموقع الإلكتروني <https://u.ae/ar-AE>، تم الاطلاع عليه يوم 20/01/2021).

وهذه التخصصات تندرج ضمن أربعة أنواع للمناطق الحرة وهي (الموقع الإلكتروني <https://u.ae/ar-AE>، تم الاطلاع عليه يوم 20/01/2021):

- المناطق الحرة الشاملة وتشمل استثماراتها القطاعات الصناعية والتجارية؛
 - المناطق الحرة المتخصصة: تتجه استثماراتها نحو الصناعات المتخصصة؛
 - بينما النوع الثالث للمناطق الحرة يتمثل في المناطق الحرة التجارية وتهتم بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير؛
 - أما النوع الرابع هو المناطق الحرة الخدمية والتي تختص بالأنشطة الخدمية كالخدمات المالية، الطبية والإعلامية...
- 2.5. الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في دولة الامارات:** تنبع من كونها مصدر لجذب الاستثمارات الاجنبية، أين تتميز

بعوامل جذب تتمثل في: (خوميحة، 2016، ص 5-7)

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي يعتبر كمنفذ للأسواق الإقليمية؛
- توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة والتي تعتبر من العناصر الأساسية لتكاليف الإنتاج؛
- كما ووفرت الإمارات العربية المتحدة عوامل جذب الاستثمار إلى المناطق الحرة والتي تمثلت في:

- ملكية أجنبية للمشروع بـ 100%؛
- السماح بتحويل الأرباح أو رأس المال بالكامل إلى الخارج؛
- الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة والتي قد تصل إلى 50 عاماً؛
- الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية (رسوم الاستيراد والتصدير)؛
- عدم فرض قيود على استخدام العملة؛
- عدم وجود قيود على تصريح العمل؛
- توفر مستودعات للتخزين في المناطق الحرة، وكافة المستلزمات الأخرى التي تخدم المشاريع الاستثمارية؛
- إجراءات سريعة للتأسيس والترخيص وكذا خدمات إدارية متعددة؛
- توفر مرافق البنية الأساسية من طرق، جسور، أنفاق، موانئ ومرافق عامة؛
- تجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الامارات بالتنوع، ومن أهم القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي: تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية، الخدمات المالية والتأمين، الصناعات التحويلية، التعدين واستغلال المحاجر. أما أهم الدول المستثمرة في دولة الإمارات فهي: سويسرا، المملكة المتحدة، الهند، الولايات المتحدة، فرنسا، النمسا، اليابان، السعودية، الكويت، هولندا (التقرير الاقتصادي السنوي لوزارة الاقتصاد لدولة الامارات، 2019، ص 44).

تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات، مصر وسلطنة عمان على 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية، أين بلغت استثمارات الإمارات حوالي 10.4 مليار دولار والتي مثلت نسبة 33.3% وفقاً لتقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

بلغ الترتيب العام لمؤشر الجاذبية لدولة الإمارات 23 عالمياً، بقيمة 62 (وهي أكبر من قيمة المتوسط العالمي بـ 46 نقطة) سنة 2019، حيث يقسم هذا المؤشر إلى 11 مؤشر فرعي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019): مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، جاءت الإمارات في المرتبة 22 عالمياً، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الإمارات في المرتبة 34 عالمياً، مؤشر البيئة المؤسسية 37 عالمياً، مؤشر بيئة أداء الأعمال 3 عالمياً، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه 30 عالمياً، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية 22 عالمياً، مؤشر عناصر التكلفة 57 عالمياً، مؤشر الأداء اللوجستي 11 عالمياً، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 11 عالمياً، مؤشر اقتصاديات التكتل 13 عالمياً، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي 27 عالمياً.

احتلت الإمارات المرتبة الـ 19 عالمياً في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2020 حسب الشركة الأمريكية "كيرني" بعدما حققت المرتبة 21 في آخر إصدار (من الموقع الإلكتروني www.kearney.com/fdi-confidence-index). وينعكس تصنيف دولة الإمارات إيجاباً في جذب المستثمرين استناداً إلى الالتزام الحكومي بالتنوع الاقتصادي والابتكار والبنية التحتية وسهولة ممارسة الأعمال.

ساهمت السياسات الحكومية التي تم تنفيذها في سنة 2019 - وفقاً للتقرير الاقتصادي لدولة الامارات في إصداره 27، الصادر عن وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة-، كإقرار الملكية الأجنبية بنسبة 100% في 13 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها التصنيع والزراعة والطاقة المتجددة، وكذلك قطاع التكنولوجيا، في جعل الإمارات واحدة من أكثر الوجهات الأجنبية جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

حيث ساهمت المناطق الحرة في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الامارات من 9.6 مليار دولار عام 2012 إلى 10.38 مليار دولار في عام 2018 (من الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة: www.moec.gov.ae/foreign-investment-inflow).

3.5. تطور صادرات المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة:

فيما يلي سنعرض تطور صادرات المناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة، وهي مقسمة إلى الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، وهذا خلال الفترة (2014-2018).

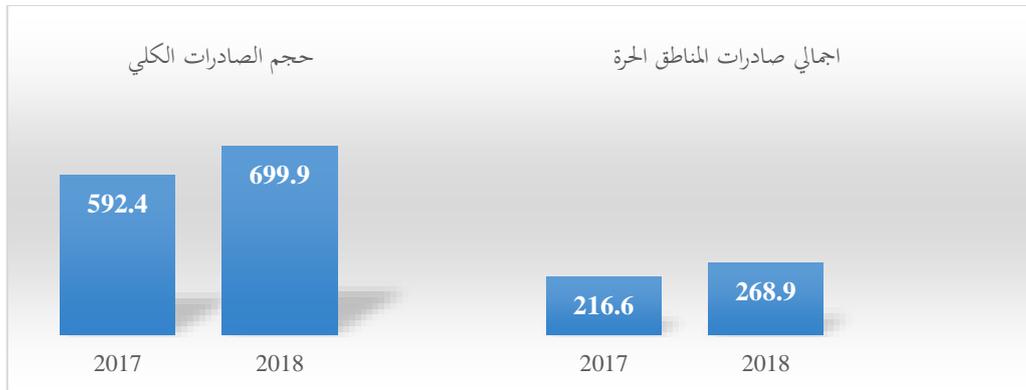
الجدول 02: صادرات المناطق الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليار درهم إمارتي

2018	2017	2016	2015	2014	صادرات المناطق الحرة
28.4	25.5	26.3	24.2	26.3	الصادرات غير النفطية
240.5	191.1	185	197	213.7	إعادة التصدير
268.9	216.6	211.3	221.2	240	إجمالي الصادرات

المصدر: من الموقع www.fca.gov.ae، الهيئة الاتحادية للجمارك للإمارات العربية المتحدة، العدد 45 (ديسمبر 2015)، العدد 57 (ديسمبر 2016)، والعدد 81 (ديسمبر 2018)، تم الاطلاع عليه يوم 2020/12/10.

شهدت صادرات المناطق الحرة تقلبا خلال هذه الفترة، أين بلغت 240 مليار درهم سنة 2014، لتتراجع سنة 2015 بحوالي 8% مقارنة بسنة 2014، وتواصل انخفاض إجمالي الصادرات سنة 2016 ليبلغ 211 مليار درهم، أي بنسبة انخفاض 4% مقارنة بالسنة الفارطة، ثم تعاود صادرات المناطق الحرة للارتفاع لتصل 216 مليار درهم سنة 2017، ثم لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 269 مليار درهم، بنسبة ارتفاع 24% مقارنة بسنة 2017. إذ ساهمت صادرات المناطق الحرة للإمارات بنسبة 36.5% من القيمة الكلية لصادرات الدولة سنة 2017، وبلغت حصة صادرات المناطق الحرة 39% سنة 2018، وهذا ما يتضح في الشكل أدناه.

الشكل 02: تطور حجم الصادرات الكلي للإمارات العربية المتحدة خلال (2017-2018)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الهيئة الاتحادية للجمارك للإمارات، العدد 81 (ديسمبر 2018).

عرفت الصادرات غير النفطية للمناطق الحرة تذبذبا من سنة لأخرى، أين بلغت أكبر قيمة سنة 2018 بـ 28.4 مليار درهم إمارتي، أي بنسبة 13.5% من القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة. بعدما كانت هذه النسبة تمثل 21% سنة 2017.

أما قيمة إعادة التصدير هي الأخرى شهدت هي الأخرى تقلبا خلال فترة الدراسة (2014-2018)، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 240.5 مليار درهم إمارتي، ومثلت هذه القيمة نسبة 50% من القيمة الكلية لإعادة التصدير، أين سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 لأنه النسبة في هذه السنة كانت تمثل 41%. وتعتبر هذه النسب مقبولة جدا، وهذا ما يبرز أهمية هذه المناطق في رفع مستوى الصادرات غير النفطية.

وكل إمارة من الإمارات ساهمت في صادرات المناطق الحرة بقيمة ونسب متباينة سنة 2018، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول 03: حجم صادرات المناطق الحرة للإمارات العربية المتحدة "حسب الإمارة" سنة 2018

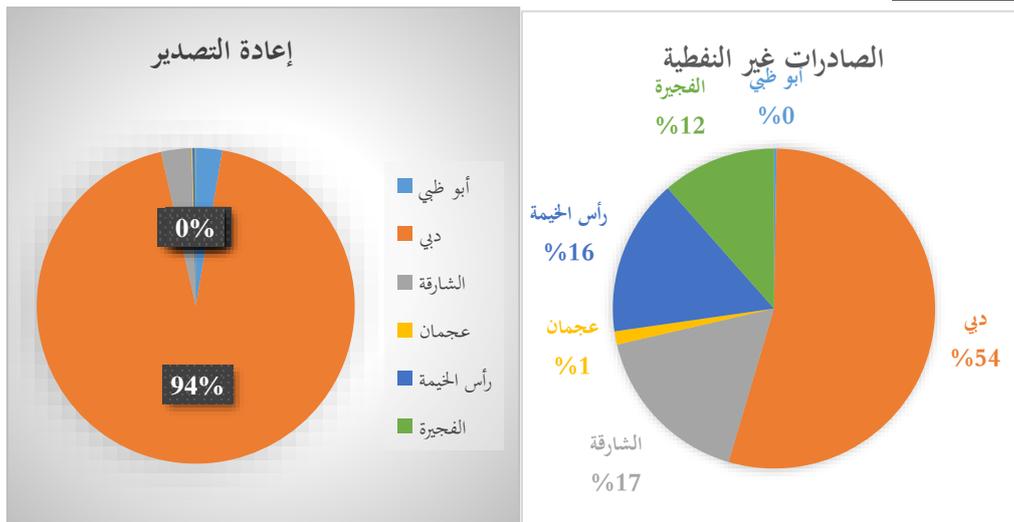
الوحدة: مليار درهم امارتي

الإمارة	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي صادرات المناطق الحرة
أبو ظبي	0.077	6.485	6.562
دبي	15.440	225.572	241.012
الشارقة	4.788	7.450	12.238
عجمان	0.385	0.209	0.594
رأس الخيمة	4.504	0.647	5.151
الفجيرة	3.260	0.186	3.446
المجموع	28.454	240.550	269.004

المصدر: من الموقع www.fca.gov.ae، الهيئة الاتحادية للجمارك للإمارات العربية المتحدة، العدد 81 (ديسمبر 2018)، تم الاطلاع عليه يوم 2020/12/10.

نلاحظ من الجدول استحواذ إمارة دبي على صادرات المناطق الحرة بنسبة 89.5% من إجمالي الصادرات، ونسبة 54% من إجمالي الصادرات غير النفطية ونسبة 94% من قيمة إجمالي إعادة التصدير، وهذا لتمرکز أغلب المناطق الحرة في إمارة دبي. وتأتي الشارقة في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 4.5% من إجمالي الصادرات، متأتية من منطقتين حرتين. وفيما يلي سنظهر نسب مساهمة كل إمارة في الصادرات غير النفطية وفي إعادة التصدير لسنة 2018.

الشكل 03: نسبة الصادرات غير النفطية ونسبة إعادة التصدير لكل إمارة في سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

وزعت صادرات المناطق الحرة للإمارات حسب الأقاليم في سنة 2018، بنسبة 46% من إجمالي الصادرات إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منها 40% صادرات غير نفطية و46% إعادة التصدير. ثم يليها إقليم آسيا، أستراليا وجزر المحيط الهادي، إذ بلغت نسبة صادرات الإمارات من المناطق الحرة خارج المحروقات 25%، و22% إعادة التصدير. كما

وقدرت نسبة الصادرات غير النفطية للإمارات في إطار المناطق الحرة الموجهة لإقليم أوروبا 17%، و19% مثلت إعادة التصدير (من الموقع www.fca.gov.ae، تجارة المناطق الحرة-نشرة احصائية الكترونية-العدد 81، ديسمبر 2018، ص4).

حيث وزعت صادرات المناطق الحرة للإمارات غير النفطية سنة 2018، على السعودية بنسبة 70%، على سلطنة عمان بنسبة 15%، وعلى الكويت بنسبة 12%. بينما بلغت نسب إعادة التصدير سنة 2018، 56% للسعودية، 16% لسلطنة عمان و 21% للكويت، وهذا وفقا للنشرة الاحصائية الالكترونية في عددها 81 لديسمبر 2018 الصادرة عن الهيئة الاتحادية للجمارك للإمارات.

4.5. مشاركة الإمارات العربية المتحدة في سلاسل القيمة العالمية: تشارك الامارات العربية المتحدة في سلاسل القيمة العالمية، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:
أ. الواردات السلعية:

تعتبر الواردات كمحرك لسلاسل القيمة العالمية، إذ تستخدم واردات المناطق الحرة بالإمارات في التصنيع والأنشطة اللوجستية، ثم يتم تصديرها أو إعادة تصديرها إلى الخارج كجزء من سلاسل القيمة العالمية. بلغت الواردات السلعية الاماراتية سنة 2014، 298 مليار دولار أمريكي، وانخفضت سنة 2017 إلى 273 مليار دولار، وواصلت الانخفاض أين بلغت 261 مليار دولار سنة 2018، بما يعادل 1.3% من الواردات السلعية العالمية. إذ انخفضت واردات الدولة من الصين وأمريكا بشكل ملحوظ بنسب 21.2% و 10.1% على الترتيب، في المقابل ارتفعت وارداتها من المملكة المتحدة والسعودية بـ 13.4% و 9.8% على التوالي (من الموقع www.amf.org.ae، صندوق النقد العربي، 2020، ص 20-22).

كما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربياً بعد المملكة العربية السعودية وفي المرتبة 18 عالمياً في واردات الخدمات بإجمالي ما قيمته 74 مليار دولار خلال 2019 بنمو وصل إلى 2.4% مقابل سنة 2018.
ب. الصادرات السلعية:

بلغت الصادرات السلعية سنة 2014، 343 مليار دولار أمريكي، وانخفضت إلى 313 مليار دولار سنة 2017، ثم تعود للارتفاع سنة 2018، بمبلغ 321 مليار دولار، بما يعادل 1.7% من الصادرات السلعية العالمية. وبلغت حصة الصادرات من إجمالي واردات العالم السلعية 1.63% سنة 2018 (من الموقع www.amf.org.ae، صندوق النقد العربي، 2020، ص 17-19)

احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً في صادرات الخدمات، المرتبة السابعة على مستوى مجموعة الدول النامية، والمرتبة 17 عالمياً، حسب تقرير الاونكتاد لسنة 2019، أين بلغت قيمة صادرات الدولة من الخدمات 73 مليار دولار، وبنسبة نمو 2.3% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.

ج. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام:

وفقاً للمعلومات الواردة في التقرير الاقتصادي لدولة الإمارات لسنة 2019، قفزت دولة الإمارات ثلاثة مراكز في سنة 2018 عن ترتيبها في السنة السابقة، لتحل في المرتبة 27 عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها إلى 10,385 مليار دولار سنة 2018، بعد أن كان 10,354 مليار دولار سنة 2017، بنسبة نمو بلغت 0.3%، وبمتوسط نمو نحو 1.6% خلال الفترة 2014-2018، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي 3% سنة 2018 (التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص44).

جاءت دولة الإمارات أيضاً في المركز الأول عربياً، مستحوذة نحو 33.3% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2018 والبالغ قيمته نحو 31.2% مليار دولار، كما جاءت في المركز الثاني على مستوى منطقة غرب آسيا مستحوذة على 35.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تلك المنطقة، ونحو 22.0% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص44).

د. درجة حرية التجارة:

واصلت الإمارات وجودها بين الـ 20 الكبار عالمياً في الحرية الاقتصادية للعام الثامن على التوالي، واحتلت المركز الـ 18 عالمياً بـ 76,2 درجة في "مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020"، الصادر عن مؤسسة "هيريتدج" الأمريكية للأبحاث المتعلقة بالاقتصاد والسياسة العامة.

فيما يخص المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020، حققت الإمارات 99.2 من أصل 100 درجة في مؤشر تخفيف الأعباء الضريبية، وبلغ مؤشر حرية العمل 81.3 درجة، وحققت في مؤشر حرية التجارة 80.4 درجة، مؤشر كفاءة جهاز القضاء فحصلت على 84.6 درجة، مؤشر حقوق الملكية سجلت 80.3 درجة، مؤشر الحرية النقدية نالت 79.6 درجة، مؤشر حرية الشركات التجارية للإمارات 78.6 درجة، ومؤشر حرية الاستثمار حقق 40.0 درجة (www.heritage.org/index, heritage foundation, economic freedom index, 2020).

تفوقت الإمارات على السويد في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020 في الدرجة: (74.9 درجة)، وعلى ماليزيا (74.7 درجة)، وعلى اليابان (73.3 درجة)، وعلى كوريا الجنوبية (74 درجة)، وكذا على ألمانيا (73.5 درجة).

كما تفوقت الإمارات أيضاً على بلجيكا، إسبانيا، فرنسا وروسيا، التي جاءت جميعها خارج نطاق الـ 30 الكبار في مؤشر الحرية الاقتصادية.

6. الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة للتوجه نحو انشاء المناطق الحرة في الجزائر:

تجسدت فكرة انشاء المناطق الحرة من خلال المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 الخاص بترقية الاستثمار، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ بتاريخ 17/10/1994 المتعلق بالمناطق الحرة، الذي حدد فيه شروط، كفاءات تعيين وامتيازات المناطق الحرة (تراري مجاوي، مزوزي، 2016، ص52).

إذ تم انشاء أول منطقة حرة في ولاية جيجل، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05، إذ اعتبرت منطقة حرة صناعية للتصدير، وتم اختيار منطقة "بلارة" من بين 16 ولاية، بناء على موقعها، امكانياتها، هيكلها والبنية القاعدية لها. وتبلغ مساحة المنطقة 5.23 كلم، تبعد 40 كلم عن ميناء جن جن و40 كلم عن مطار طاهير (لوكال، 2017، ص 9).

بعد قرابة 8 سنوات، لوحظ عدم حركية نشاط منطقة بلارة، ولم تحقق المأمول منها، لهذا تم إلغاؤها بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 2005/04/05، ويرجع ذلك إلى عدم وضع استراتيجية فعالة تجعل المناطق الحرة جذابة، من خلال ترقية مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة، مع غياب المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن ضعف البنية التحتية.

ولهذا لا بد من إعادة بعث المناطق الحرة كقاعدة للتنوع الاقتصادي والاندماج في المنظومة العالمية، ومن الأسباب التي تدفع الجزائر للتوجه نحو انشاء المناطق الحرة منها:

-زيادة الواردات راجع لتزايد الطلب الداخلي من جهة، ولضعف العرض الداخلي من جهة أخرى، حيث بلغت الواردات 41934 مليون دولار أمريكي سنة 2019، مقابل 2580 مليون دولار أمريكي فقط كصادرات خارج قطاع المحروقات Centre national de l'informatique et des statistiques، والتي تمثل نسبة 7 % من إجمالي الصادرات الإجمالية لنفس السنة (والتي بلغت 35824 مليون دولار أمريكي)، (national de l'informatique et des statistiques, 2019).

وهذا ما يوضح ضعف الصادرات خارج المحروقات باعتبار الجزائر بلد أحادي التصدير يعتمد على المحروقات، التي تتأثر بتقلبات أسعار الأسواق الدولية. حيث بلغت الصادرات الصناعية التحويلية 1758 مليون دولار أمريكي سنة 2018 أي بنسبة ضئيلة قدرت بـ 4.3 % من إجمالي الصادرات، حسب احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، لسنة 2020، ولم تتعدى نسبة صادرات المواد الخام والمعادن من إجمالي الصادرات 0.2 % في نفس السنة.

-التراجع المتتالي لأسعار النفط وتزايد الواردات أدى إلى تكون رصيد سالب للميزان التجاري من سنة 2011 بـ 2624 مليون دولار أمريكي إلى 6110 مليون دولار أمريكي سنة 2019 حسب احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات لسنة 2019.

-تمت المبادلات التجارية أساسا مع الاتحاد الأوروبي، إذ لم تستفد الجزائر من هذه الشراكة نظرا لارتفاع واردات الجزائر من أوروبا، مقابل انخفاض صادرات الجزائر غير النفطية نحو الدول الأوروبية، وستكون المهمة صعبة جدا على الجزائر عند تطبيق التحرير الكلي للتجارة الخارجية، لما سيواجه المنتج المحلي من منافسة شديدة سواء من المنتجات الأوروبية أو العالمية (شاشوة، 2015، ص 3).

- احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة حسب تقرير "دوينغ بنس" لسنة 2020، فتأتي في المرتبة 14 عربيا، إذ تتضح الصورة القائمة لمناخ الاستثمار في الجزائر، نتيجة البيروقراطية والفساد وعدم فعالية المنظومة المصرفية والضريبية، وهذا ما ينعكس سلبا على درجة استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

فالمزايا التي تتمتع بها المناطق الحرة في ظل كل هذه المؤشرات السلبية، ستأتي بفعاليتها عند التوجه لإنشائها في الجزائر وهذا بتوفير المقومات اللازمة وعوامل النجاح، وهذا بالاستناد على التجارب العربية والعالمية الناجحة، والسير بخطى ثابتة واستراتيجية محكمة، لتتمكن الجزائر من الخروج من الاغتراب التصديري وتحقيق التنوع الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

إن نجاح المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة، يرجع إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتميزها بموقع جغرافي استراتيجي مجهز بالبنى التحتية من نقل، اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع توفر المواد الأولية ومستودعات للتخزين. كما وفرت الامارات كل العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات في المناطق الحرة، وهذا ما جعل هذه المناطق تمس جل القطاعات حققت من خلالها التنوع الاقتصادي (تراري مجاوي، مزوزي، 2016، ص 118).

إن نشاط المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة انعكس إيجاباً على التجارة الدولية، من خلال زيادة الصادرات غير النفطية وقيمة إعادة التصدير، مما جعلها تواكب بيئة الأعمال الدولية وبالتالي المساهمة في إحراز مؤشرات متقدمة في تقارير التنافسية الدولية.

كما أن التوجه الاستراتيجي لدولة الإمارات لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، مع تفعيل الشراكات مع الشركات العالمية المتعددة الجنسيات لتوطين التكنولوجيا، كان دافعا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل، وهذا نلمسه في تقارير الاستثمار العالمي (تراري مجاوي ، مزوزي، 2016، ص 119).

فانطلاقاً من التجربة المعروضة فيما يخص انشاء المناطق الحرة في الإمارات، يمكن وضع نموذج تنبثق منه جملة من التوصيات، بغية إعادة بعث المناطق الحرة في الجزائر والتعويل عليها لترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة الصناعية منها، ولما لا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

- إعادة صياغة قوانين الاستثمار بما يتماشى مع متطلبات النظام التجاري المتعدد الأطراف، لتتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وتوفير مناخ استثماري ملائم، والاقتراء بالمحددات المحفزة للاستثمار التي اعتمدها دولة الامارات العربية المتحدة، كتقديم الحوافز المادية، الجمركية والضريبية، مع عدم فرض قيود على التعاملات بالنقد الأجنبي، وإمكانية تحويل الأرباح كلياً إلى الخارج، وهذا ما يمهد للمؤسسات للدخول في سلاسل القيمة العالمية؛

- تنوع نشاطات المناطق الحرة لتشمل كافة القطاعات سواء التجارية، الصناعية والخدماتية، مع الترويج لها وتوفير كافة المعلومات حولها عبر مواقع الكترونية، وهذا ما يؤدي إلى ترقية التجارة الخارجية؛

- توفير مقومات المناطق الحرة من بنية تحتية، مواد أولية، مصادر الطاقة، وموارد بشرية ذات كفاءة. مع تحقيق التوازن في توزيع المناطق الحرة على معظم الأقاليم الجغرافية ذات المواقع الاستراتيجية، لتحقيق الديناميكية والحركية الاقتصادية في كافة أنحاء الدولة. كما لا بد من إقامة مناطق حرة صناعية تختص بالمنتجات التي تملك فيها الجزائر مزايا نسبية؛

- تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، وتوقيع اتفاقات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، لزيادة الانفتاح التجاري من أجل تنشيط التجارة الخارجية؛

- إصلاح وترقية القطاع المالي النقدي باعتباره الأساس في تمويل عمليات التنمية، وخصوصاً في تمويل مشاريع المناطق الحرة.

7. خاتمة:

يعتبر النموذج الاماراتي في مجال المناطق الحرة ناجحاً، أين تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت 10,385 مليار دولار سنة 2018، بنسبة 3% من الناتج المحلي، فالأرضية الخصبة لجذب الاستثمارات مع توفير مناخ الاستثمار الملائم، انعكس ايجاباً على صادرات المناطق الحرة والتي قدرت سنة 2018 بنسبة 13.5% من القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة. ووزعت صادرات المناطق الحرة للإمارات حسب الأقاليم في سنة 2018، بنسبة 46% من إجمالي الصادرات إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منها 40% صادرات غير نفطية و 46% إعادة التصدير. ثم يليها إقليم آسيا، أستراليا وجزر المحيط الهادي، إذ بلغت نسبة صادرات الإمارات من المناطق الحرة خارج المحروقات 25%، و 22% إعادة التصدير. وحقت 17% كصادرات غير نفطية موجهة لأوروبا.

1.7. اختبار الفرضيات:

- تساهم المناطق الحرة في الرفع من مستوى الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، نؤكد صحة هذه الفرضية، إذ المناطق الحرة تتمتع بالحوافز الجمركية والضريبية وكذا التسهيلات الإدارية، والتي تعتبر أرضية خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يساهم في الرفع من الصادرات الوطنية والخروج من أحادية التصدير بالنسبة للدول النفطية، وتعتبر المناطق الحرة كمنفذ للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهذا لتمييزها بمجموعة من الخصائص كالبنية التحتية ومناخ استثماري جيد لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، القرب من مصادر المواد الأولية وأسواق تصريف المنتجات.

- نجاح تجربة المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة، ساهم في الرفع من صادراتها غير النفطية وسمح لها بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، نؤكد صحة هذه الفرضية، إذ وصلت صادرات المناطق الحرة إلى أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 269 مليار درهم، بنسبة ارتفاع 24% مقارنة بسنة 2017. حيث ساهمت صادرات المناطق الحرة للإمارات بنسبة 36.5% من القيمة الكلية لصادرات الدولة سنة 2017، وبلغت حصة صادرات المناطق الحرة 39% سنة 2018.

وظهرت مساهمة الإمارات في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال العديد من المؤشرات.

- المناطق الحرة تعتبر استراتيجية فعالة تبناها الجزائر للخروج من قوقعة التصدير الأحادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، نؤكد صحة الفرضية، من خلال ما حققته الإمارات من نتائج جيدة في مجال المناطق الحرة وباعتبارها دولة نفطية، لهذا لا بد من الاقتداء بمثل هذه التجارب الناجحة، لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الرفع من مستوى الصادرات خارج المحروقات، عن طريق توفير المناخ المناسب للاستثمار بتشريع ترسانة من القوانين تحفز الاستثمار في الجزائر مما يساعد على جلب التكنولوجيا من المؤسسات الأجنبية وتبنيها، وهذا ما يمكن الدولة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من مزاياها.

2.7. نتائج الدراسة:

- تعتبر تجربة المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة ناجحة، فقد استطاعت المساهمة في رفع صادراتها غير النفطية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فهذا النجاح يرجع إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتميزها بموقع جغرافي استراتيجي

مجهز بالبنى التحتية، مع توفر المواد الأولية ومستودعات التخزين. فضلا عن ذلك وفرت الامارات كل العوامل المحفزة لاستقطاب الاستثمارات في المناطق الحرة، وهذا ما جعل هذه المناطق متنوعة تمس كل القطاعات وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي؛

- يعود إدراج المناطق الحرة لأول مرة في التشريع الجزائري إلى سنة 1993 من خلال المرسوم التشريعي رقم 12/93، في حين أن اختيار موقع إنشاء هذه المنطقة كان في سنة 1997، وهذا تزامن مع أوضاع أمنية غير مستقرة، ومع عدم توفر المقومات اللازمة ومناخ استثمار غير ملائم، ولهذا باءت تجربة منطقة بلارة بالفشل؛

3.7. التوصيات:

إعادة التوجه لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر من خلال:

- الاستفادة من أخطاء التجربة السابقة والافتداء بالتجارب الناجحة للدول الأخرى خاصة التي تتميز بنفس مميزات الاقتصاد الجزائري؛

- تشريع ترسانة من القوانين تحفز الاستثمار في الجزائر، بإثراء المرسوم التنفيذي المتعلق بكيفيات استغلال المناطق الحرة؛

- استعمال الشباك الوحيد للتسهيل على المستثمر من أجل الترخيص لمشروعه؛

- الترويج للمناطق الحرة المنشأة وتقديم كافة المعلومات اللازمة عنها، مع تحقيق تنوع في نشاطات المناطق الحرة لتشمل كافة القطاعات؛

- توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، مع توفير كل التسهيلات الإدارية والجمركية التي تسهم في جذب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

8. قائمة المراجع:

1.8. قائمة المراجع باللغة العربية:

- أوسرير منور (2003)، دراسة نظرية عن المناطق الحرة-مشروع منطقة بلارة-مجلة الباحث، العدد2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- بلهادف رحمة، عياد السعدي (2016)، أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، الإمارات العربية المتحدة أنموذجا-مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
- بوقندورة يمينة (2020)، المناطق الحرة كاستراتيجية تنموية بين المفهوم والأهداف، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، العدد 7، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب (2016)، اختبار التكامل المشترك بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة "دروس للاقتصاد الجزائري"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 14، جامعة البلدة 2، الجزائر.
- تراري مجاوي حسين، مزوزي الطيب (2016)، التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2003)، العدد 7، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- جديدي سميحة، جرمون سعاد (2018)، التجمعات الصناعية ضمن سلاسل القيمة العالمية كاستراتيجية لترقية الصناعة بالبلدان النامية- دراسة حالة تجمعات صناعة مكونات السيارات بالهند للفترة (2009-2016)-مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البلدة 2، الجزائر.

- حلمي أشرف (2019)، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للحد من مشكلات التجارة الخارجية في مصر بالتطبيق على القطاع الصناعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 25، العدد 80، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- خوميعة فتيحة (2016)، التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
- ريال زوينة (1997/1996)، المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجرّبي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- شاشوة حميد (2015/2014)، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس.
- شاشوة حميد (2016)، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغربي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، جامعة الأغواط، الجزائر.
- شاشوة حميد (2015)، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للاندماج الاقتصادي الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- عبد اللاوي عقبة، سميحة جديدي، سعاد جرمون (2017)، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية- دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014)، مجلة الباحث، العدد 17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- عبد اللاوي عقبة، سميحة جديدي، سعاد جرمون (2016)، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية- دراسة تجرية الهند في إقامة المناطق الحرة-مداخلة ضمن الملتقى حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، الجزائر.
- قادري عبد القادر (2020)، حوافز الاستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، جامعة البليدة 2.
- لوكال أمال (2017)، مجاني غنية، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مجلة العلوم التجارية، عدد خاص 1، مدرسة الدراسات العليا التجارية، القليعة، الجزائر.

2.8. المواقع الالكترونية:

- الموقع الالكتروني <https://u.ae/ar-AE>، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة.
- الموقع الالكتروني www.fca.gov.ae، الهيئة الاتحادية للجمارك للإمارات العربية المتحدة، تجارة المناطق الحرة-نشرة احصائية الكترونية- العدد 45 (ديسمبر 2015)، العدد 57 (ديسمبر 2016)، والعدد 81 (ديسمبر 2018).
- الموقع الالكتروني worldbank.org، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020.
- الموقع الالكتروني dhaman.net، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2019.
- الموقع الالكتروني www. Kearney.com، مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة الأمريكية كيرني، 2020.
- الموقع الالكتروني لوزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة: www.moec.gov.ae/foreign-investment-inflow

-الموقع الالكتروني economy.ae، التقرير الاقتصادي السنوي لوزارة الاقتصاد لدولة الامارات، الاصدار 27، 2019.
- الموقع الالكتروني www.amf.org.ae، نشرة صندوق النقد العربي حول احصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبيئية، العدد الثامن، 2020.

-الموقع الالكتروني www.heritage.org/index، مؤشر الحرية الاقتصادية، 2020.

3.8. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Klaus Jurgen Gren, Saskia Mosle (2020) , free zones world economic barometer, world free zones organisation, kiel institute for the world economy, F-web.
- Centre national de l'informatique et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, rapports périodiques,2019.
- www.heritage.org/index, heritage foundation, economic freedom index,2020.